

Distr.: General
10 January 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند (جنوب أفريقيا)

ثم: السيدة برايس (نائبة الرئيس) (كندا)

ثم: السيد ميتلاند (الرئيس) (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمتمسكين

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

القائمة على المساواة، كما عرّفها قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥). وتود الحكومة، في هذا الصدد، أن تضم صوتها إلى صوت الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، كما بينها ممثل أنتيغوا وبربودا حين تكلم باسم أعضاء كاريكوم في اليوم السابق.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) A/C.4/57/3 (and Add. 1-16)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمتمسكين

٣- ينبغي التشاء على اللجنة الخاصة المعنية بإلغاء الاستعمار لنجاحها في إنجاز أعمالها للسنة، الذي انعكس في البعثة التي أوفدت مؤخرًا إلى توكيلاو. وقد أوصى تقرير البعثة الزائرة إلى توكيلاو بإعداد دراسة لطبيعة خيارات الحكم الذاتي الثلاثة وآثارها. وينبغي الإشارة، في هذا الصدد إلى أن الدعوة إلى إجراء دراسة شاملة لآثار الخيارات السياسية لجميع الأقاليم الباقية قد وردت في خطة عمل العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار؛ ومع أن العقد الدولي الثاني بدأ فعلاً، ما زالت هذه الدراسة لم تُجرَ بعد. وقد ترغب اللجنة في أن تنظر كيف يمكن القيام بهذه المهمة الأساسية، لأنها سترفع وعي شعوب الأقاليم بآثار الخيارات السياسية المتاحة لها والتقدم نحو تنفيذ تفويض الجمعية العامة.

٤- وقال إن الحلقات الدراسية الإقليمية توفر هي أيضاً محفلاً هاماً للمناقشة. فالمعلومات المستمدة منها تساعد على سد الفجوة الإعلامية بشأن التطورات ذات الصلة في الأقاليم، التي نادراً ما كانت تناقش في جلسات اللجنة الرابعة، لأن معظم ممثلي هذه الأقاليم لم يحضروا الجلسات. نتيجة لذلك، يمكن أن تكون توصيات الحلقات الدراسية مفيدة جداً في صياغة القرارات المتعلقة بإلغاء الاستعمار.

٥- أخيراً، قال إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمدا مجموعة من القرارات بشأن المشاركة المباشرة للأقاليم في عمل الأمم المتحدة، وربطها بتعزيز تقدّم شعوب هذه الأقاليم نحو المساواة السياسية. وقد أخذت بضع لجان إقليمية للأمم المتحدة ووكالات متخصصة تقبل الأقاليم

مسائل ساموا الأمريكية، وأنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

١- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كوربن (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) له مقعداً على طاولة المتمسكين.

٢- السيد كوربن (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): أشار إلى عملية إنهاء الاستعمار بقدر ما تتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقال إنه وإن كان جدول أعمال اللجنة غير المكتمل أُعطيَ في أحيان كثيرة أولوية ثانوية بالقياس إلى اهتمامات دولية أكثر إلحاحاً، ما زال الوضع يحتاج إلى انتباه. فمعظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية صغيرة الحجم، لكن مطامحها وحقوقها في تقرير المصير ليسا أقل أهمية من مطامح وحقوق الأقاليم التي قررت بالفعل مستقبلها السياسي. وتبين من المناقشة العامة التي جرت في الأيام القليلة الماضية أن مما يبعث على الاطمئنان أن يعلم المرء أن الدول الأعضاء أصبحت أكثر وعياً بمسؤولية الأمم المتحدة عن القيام بمهمتها فيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة، بينما تظل متسقة مع الخيارات السياسية

للولايات المتحدة وفرنسا بالقيام بأنشطة تنقيب في المياه الساحلية للصحراء الغربية بحجة أن التنقيب مشروع بينما الاستغلال غير مشروع؛ وينطبق الشيء نفسه على مناحم بو كراع للفوسفات، وسُمح لأساطيل صيد معينة بالصيد في مياهها الإقليمية.

١٠- لكي يتاح للصحراويين أن يختاروا مستقبلهم بحرية، يجب أن تمارس الأمم المتحدة سلطتها، بما في ذلك اللجوء إلى القوة لإنفاذ مبادئ الميثاق. وقال إن الإرادة السياسية هي التي انتصرت مؤخراً فمكّنت تيمور-ليشتي من التحرر. ويؤمل أن تصبح "الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية"، قبل انتهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، قد أصبحت دولةً عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

١١- انسحب السيد مايول إي. راينال.

١٢- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد أونسو رودريغيز (الرابطة الإسبانية لحقوق الإنسان) له مقعداً على طاولة المتلمسين.

١٣- السيد أونسو رودريغيز (الرابطة الإسبانية لحقوق الإنسان): قال إنه يوجد حالياً أكثر من ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ صحراوي في مخيمات تندوف في الجزائر، يعتمدون اعتماداً شديداً على معونة غذائية من برنامج الأغذية العالمي. وتلزمهم معونة غذائية بما يقرب من أربعة ملايين دولار من الآن حتى بداية عام ٢٠٠٣؛ بدون ذلك ستكون ثمة عواقب وخيمة على صحتهم، لا سيما الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات. نتيجة لذلك، أهاب بالحكومات الغربية أن تقدم المساهمات اللازمة إلى برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية مساعدة اللاجئين الصحراويين.

وقال إن خبراء كثيرين يعتبرون الأنشطة العسكرية للمملكة المغربية بمثابة حرب إبادة جماعية للشعب الصحراوي. فهناك

بصفة مراقب أو عضو منتسب، وإن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تأمل في منحها مركز المراقب في الجماعة الكاريبية بعد قليل.

٦- انسحب السيد كوربن.

مسألة الصحراء الغربية

٧- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد مايول إي راينال (البرلمان الأوروبي) له مقعداً على طاولة المتلمسين.

٨- السيد مايول إي راينال (البرلمان الأوروبي): تكلم بوصفه عضواً في المجموعة المشتركة للبرلمان الأوروبي المعروفة باسم "السلام للشعب الصحراوي"، فاستعرض الأحداث التي وقعت في الصحراء الغربية على مدى السنين السبع والعشرين الماضية، وقال إنه في عام ١٩٩٩ عندما أكملت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) أعمال التحضير للاستفتاء ووضعت قائمة بالناخبين الصحراويين، بدا أنه لم يعد هناك شيء يقف في طريق ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير. غير أن المملكة المغربية قدمت أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ طعن بغية تأجيل العملية، ثم جاءت مسودة الاتفاق الإطاري التي قدمها الأمين العام ومبعوثه الشخصي السيد جيمس أ. بيكر، الثالث، فكان من مفعولها التنازل عن الحق في تقرير المصير باقتراحها نظام استقلال ذاتي لمدة خمس سنوات يتبعه استفتاء يشارك بالتصويت فيه كل من أقاموا في الإقليم لمدة سنة واحدة على الأقل. ومن حسن الحظ أن هذه الصيغة طُرحت جانباً فيما بعد وأكد قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) من جديد أن أي حل يجب أن يقترح نهجاً ينص على حق تقرير المصير.

٩- كان من الواضح أن استراتيجية المملكة المغربية تهدف إلى كسب الوقت بغية توطين مزيد من المغاربة في الصحراء الغربية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وافقت المملكة المغربية أيضاً على السماح لشركات بتروك تابعة

التزاع. الأمين العام يحاول الإبقاء على توازن مستحيل بين الطرفين في التزاع وضمان إيجاد حل يفيد الطرفين، حتى مع كون أحدهما يحتل إقليم الآخر وينتهك الحقوق الإنسانية لسكانه بصورة منهجية.

١٨ - بعد استعراض الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة، قال الملتزم إن الوقت قد أثبت أن اتفاقيات هيوستن تشكل جزءاً من استراتيجية المملكة المغربية العامة لاستغلال كل فرصة ممكنة تتيحها خطة السلام لتأخير حل التزاع. وخطة السلام كانت دائماً، في نظر المملكة المغربية، غاية في حد ذاتها، ولم تكن أبداً طريقاً إلى الاستفتاء.

١٩ - وأشار إلى أن الأمين العام أعرب، في تقاريره التي قدمت مؤخراً، عن قلقه لكون خطة السلام لم تحتوِ على أي ذكر لآلية لتنفيذ نتائج الاستفتاء. غير أن هذا قد يشير إلى المملكة المغربية لأن جبهة البوليساريو كانت دائماً تعُدُّ باحترام نتائج الاستفتاء. وقال إن مجلس الأمن مسؤول عن تطبيق خطة السلام ويؤمل ألا يستدعي ذلك حرب إبادة جماعية، كما حدث في تيمور الشرقية قبل تدخل المجلس.

٢٠ - فيما يتعلق بالمقترحات الجديدة، بدا أنه قد تم بالفعل التنازل عن الخيار الرابع. غير أن الخيار الثالث يقترح تقسيم الإقليم على غرار سابقة التقسيم الذي اتفق عليه في عام ١٩٧٦ بين المملكة المغربية وموريتانيا. ومما يبعث على الذعر أن يستخدم الأمين العام معاهدة دولية لاغية نموذجاً لحل التزاع، وهي التي انتهكت قانون 'لكل ما بيده'، الذي أرسى مبدأ عدم انتهاك الحدود التي وُضعت في العهد الاستعماري. وقال إن هذا المبدأ كان يطبق دائماً في عملية إنهاء الاستعمار في القارة الإفريقية، ويجب تطبيقه في الصحراء الغربية أيضاً.

٢١ - قال إنه لا ينبغي أن تنسحب الأمم المتحدة من الصحراء الغربية إلى أن يجري استفتاء بشأن تقرير المصير لأن ذلك سيكون فشلاً في مجال حققت فيه أعظم منجزاتها من

وجود شرطي وعسكري مفرط أسفر عن انتهاكات كثيرة مختلفة لحقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تمارس اختصاصها وترد على النهج المغربي المستمر الذي يشكل إعاقة للعملية السلمية. وإن الحل الوحيد العادل والشرعي للترزاع هو استفتاء شفاف بشأن تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وأي حل سياسي آخر لن يؤدي إلا إلى تجدد التزاع. وإن على الحكومة الإسبانية دِيناً للشعب الصحراوي لم يسدّد بعد، وحيث إنها الآن عضو جديد في مجلس الأمن، يمكنها القيام بدور هام في الحل الدبلوماسي والسياسي للمشكلة. وقال إن منظمته طلبت رسمياً من الحكومة الإسبانية أن تمنح جنسية مزدوجة تلقائياً للشعب الصحراوي. وقال إن ستة من الفائزين بجائزة نوبل صرحوا مؤخراً بأنه يجب ألاّ تسمح الأمم المتحدة لتراعات كالتزاع القائم في الصحراء الغربية أن تقوّض مبادئها وتسفر عن نظام دولي يقوم على المصالح الاقتصادية والتجارية لدول معينة بدلاً من القانون الدولي، وقدموا التماساً إلى الأمين العام لإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء الغربية قريباً. ودعوا كذلك إلى تعزيز حقوق الإنسان وحماية الموارد الطبيعية للمنطقة، وحثوا الأمم المتحدة على ضمان توفير إمدادات غذائية كافية للاجئين الصحراويين في الجزائر.

١٥ - انسحب السيد أونسو رودريغيز.

١٦ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سورويتو ليثيراس (أستاذ القانون الدولي العام في جامعة إلبايس فاسكو، إسبانيا) له مقعداً على طاولة الملتزمين.

١٧ - السيد سورويتا ليثيراس (أستاذ القانون الدولي العام في جامعة إلبايس فاسكو، إسبانيا): قال إن خطة السلام في الصحراء الغربية تمر بمرحلة حرجة لأن مقترحين اثنين جديدين، هما المسميان بالخيارين الثالث والرابع، طعنا في إمكانية تنفيذ الخطة وفي قدرة الأمم المتحدة على تسوية

وأثبتت دراسة إجراءات الشرطة والنظام القضائي المغربي وجود أخطاء وعيوب في جميع المراحل. فضمان مراعاة الأصول القانونية والإدارة الصحيحة للعدل لا وجود لهما؛ ونظراً إلى غياب الأدلة غياباً تاماً، أقامت المحكمة حكمها على أساس قبول شبهات لم تثبت أبداً.

٢٦- وجدت البعثة المراقبة عيوباً عديدة في الإجراءات كان ينبغي، بموجب القانون المغربي الساري في الإقليم المحتل، إلغاء الدعوى في مرحلة التحقيق الأولي. وكان من بين انتهاكات القانون الجنائي المغربي محاكمة الأحداث الصحراويين وإدانتهم، واعتقالهم لأيام بل لشهور بعد وقوع الحدث الذي هم متهمون به، وعدم إبلاغ أفراد أسرهم، وهذا يشكل سبباً لجعل الاعتقال غير صحيح ويصنفه بأنه اختطاف. وإن عدم توقيع محققي الشرطة والمتهمين الصحراويين أنفسهم لسجلات الشرطة يشكل انتهاكاً للمادة ٧٦٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المغربي (ويوحي إدراج بصمات أصابع الصحراويين في السجل بأن الشرطة المغربية زيّفت السجلات). وإن إساءة استعمال القانون تجعل الاعتقال باطلاً ولاغياً.

٢٧- وقالت إنه نظراً إلى أن الإفادة المدلى بها أمام قاضي التحقيق، في المملكة المغربية، تحبُّ بيانات الشرطة - وأن المتهمين الصحراويين أنكروا أمام القاضي أن يكون لهم أي علاقة بالأمر - وقع هنا انتهاك للمادة ٦٦٠ من القانون الجنائي. علاوةً على ذلك، كان جميع شهود الادعاء موظفين في القوات الإضافية لمديرية الأمن الوطني، ولم يتعرف أي منهم على أحد من المتهمين أثناء المرافعات الشفوية. وعلى الرغم من ظهور علامات التعذيب على أجساد المتهمين الصحراويين، رفضت المحكمة أدلة التعذيب لانتزاع المعلومات، وتعمدت حرمان أحد المتهمين الصحراويين من حقه في إجراء تحقيق في الادعاءات بالتعذيب. وحُذفت من السجل عمداً الإشارات إلى تسمية الأشخاص الذين عذبوا

خلال عمل اللجنة الرابعة على وجه التحديد. ويجب على المملكة المغربية أن تحترم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وقال إن هناك حركة متنامية للتخلي عن خطة السلام بناء على الادعاء بوجود مشاكل فنية تجعل من المستحيل تنفيذها. ومع ذلك، كل ما تبقى هو أن تقوم مينورسو باستعراض عملية الطعون فيما يتعلق بقائمة الناخبين. وبالنظر إلى حياد الأمم المتحدة المعترف به، ينبغي لهذه العملية أن تؤكد القائمة الأصلية. وإذا حدث التخلي عن خطة السلام، سيؤدي ذلك إلى تجدد النزاع المسلح لأن ذلك سيكون الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الشعب الصحراوي أن يسترد حقوقه.

٢٢- انسحب السيد سورويتا ليثراس.

٢٣- بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة نافارو بوبليت (حقوقية، إسبانيا) لها مقعداً على طاولة المتلمسين.

٢٤- السيدة نافارو بوبليت (حقوقية، إسبانيا): قالت إن الصحراء الغربية ما زالت على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وما زالت، علاوةً على ذلك، تحت الاحتلال العسكري المغربي. وهي - تبعاً لذلك - تخضع للقانون الإنساني الدولي، وتحديداً - أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وعلى الرغم من كون المملكة المغربية موقّعةً على تلك الاتفاقية، انتهكت حقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية بصورة منهجية دون عقاب.

٢٥- وقالت إنها اشتركت، في ٢٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٢، في بعثة من الحقوقيين، تمكّنت من ملاحظة جلسة محاكمة جنائية لـ ١٦ شخصاً من أبناء الصحراء الغربية، متهمين بالاشتراك في مظاهرات تؤيد استقلال الصحراء الغربية، أمام محكمة الاستئناف في العيون. كان هناك وجود كبير للشرطة وأفراد الجيش أثناء الجلسة التي استمرت أكثر من ١٩ ساعة.

المرّة الأولى التي تتولى فيها الأمم المتحدة طيلة تاريخها مسؤولية إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير؛ ومع ذلك مرت عشر سنين منذ اتخاذ ذلك القرار دون أن يجرى أي استفتاء، على الرغم من الجهود القصوى التي بذلها المبعوث الشخصي للأمين العام ومينورسو، وعقد اتفاقات أخرى بين الطرفين في النزاع. وحتى بعد اعتلاء الملك الجديد للعرش، اتضح أن المملكة المغربية كانت منذ البداية مصممة على عدم الالتزام بخطة التسوية وعلى إعاقة إجراء الاستفتاء. وقال الزعماء المغاربة بكل وضوح إن مليكهم لا يقبل إلا استفتاءً يضمن السيطرة المغربية على الإقليم. من المؤكد أن في وسع الأمم المتحدة أن تفعل أكثر مما فعلت لإرغام المملكة المغربية على احترام قواعد السلوك الدولي وكذلك حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. وإن القمع الذي تمارسه في المناطق المحتلة يخلق جواً من الإرهاب ربما يؤدي إلى سفك الدماء. فالمسألة ليست فنية وإنما هي سياسية. والأمم المتحدة تقف على مفترق طرق: فيما أن تتخذ الخطوات السياسية والاقتصادية اللازمة لإقناع الحكومة المغربية بأنه يجب عليها أن تمتثل خطة السلام، أو يجب أن تعترف بفشلها وتانسحب.

٣٢- انسحب السيد لوبيز أورتيغز.

٣٣- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بيريوينيس فيفيس (الرابطة الدولية للحقوقيين المتضامنين مع الصحراء الغربية) له مقعداً على طاولة المتتمسين.

٣٤- السيد بيريوينيس فيفيس (الرابطة الدولية للحقوقيين المتضامنين مع الصحراء الغربية): أبدى ملاحظة مفادها أن مجلس الأمن لم يقع في فخ قبول إمكانية أن يكون السكان المغاربة الذين انتقلوا إلى الإقليم يمكن أن يكونوا الحكم النهائي على مصير الإقليم. وإذا رفض ما يسمى بالاتفاق الإطاري، أكد وجهة النظر التي يراها الجميع وهي أن الحل الوحيد هو إجراء مفاوضات سياسية مباشرة بين الطرفين في

المتهمين، مما حال دون التحقيق معهم في وقت لاحق أو محاكمتهم. ورفض قاضي التحقيق السماح بإجراء فحص طبي لمتهم صحراوي معوق عقلياً لأنه لم يبدُ عليه - في رأي القاضي - أي من علامات الإعاقة، وبذلك تصرف القاضي كطيبب. ومُنِعَ المتهم بصورة منهجية في التحقيق الأولي والإجراءات اللاحقة من الحصول على إجراء أي تحقيق في الأدلة من شأنه أن يؤدي إلى براءته.

٢٨- نظراً إلى أن الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وضعه القانوني مستقل ومختلف عن الوضع القانوني للإقليم الوطني للدولة القائمة بإدارته، فهي لا تدخل في اختصاص المحاكم المغربية وكل إجراءات هذه المحاكم باطلة ولاغية. ولا يمكن دخول الإقليم للتحقيق في وضع حقوق الإنسان فيه، وهذا مثير الذعر. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنفذ عملية سلام وتؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتفتح الإقليم أمام المراقبين الدوليين وتمهد الطريق لتمكين مينورسو من ضمان سلامة سكان الصحراء الغربية وحماية حقوقهم الإنسانية.

٢٩- انسحبت السيدة نافارو بوبليت.

٣٠- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد لوبيز أورتيغز (الاتحاد الوطني لمؤسسات التضامن مع الشعب الصحراوي، إسبانيا) له مقعداً على طاولة المتتمسين.

٣١- السيد لوبيز أورتيغز (الاتحاد الوطني لمؤسسات التضامن مع الشعب الصحراوي، إسبانيا): أبدى ملاحظة مفادها أن الاتحاد يمثل أكثر من ٥٠٠ مؤسسة محلية أوتابعة للولاية معنية إلى حد كبير بالمعونة الإنسانية للشعب الصحراوي ومؤيدة لخطة الأمم المتحدة للسلام بوصفها الإطار لإجراء استفتاء يضع حداً للنزاع القائم منذ زمن بعيد بشأن إنهاء الاستعمار. واستعرض مختلف المحاولات التي بذلت عبر السنين لإيجاد حل سياسي، وأشار إلى أن هذه هي

للشعب الصحراوي. وإن من المخجل على أكثر من وجه أنه في الوقت الذي تقوم فيه دولة محتلة احتلالاً غير شرعي بإثراء نفسها على حساب السكان، الذين تعيش أعداد كبيرة منهم في أحوال بائسة جداً كمنفيين ولاجئين ولا يحصلون حتى على عُشر المعونة الإنسانية التي وعدتهم بها الوكالات الدولية.

٣٨- وقال إن المملكة المغربية قامت بدون حق شرعي بإغلاق الإقليم إغلاقاً تاماً في وجه أعضاء المجتمع الدولي الذين حاولوا الدخول إليه، كما حدث مؤخراً لوفد من الممثلين السياسيين الإسبان كان يريد التشاور مع سلطات الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. وإن من واجب مينورسو أن تعارض تمهيش أحد الطرفين في النزاع، ولا ينبغي لها أن تقبل بأن تكون جزءاً من الغيتو.

٣٩- ويجب أيضاً إدانة الاعتقالات التعسفية الوحشية وجو الإرهاب وتفتيش البيوت من قبل دوريات الجيش والشرطة المغربية في مدن الصحراء الغربية المحتلة، وعدم وجود نظام قضائي عادل ومحيد. لقد آن الأوان لأن تقوم الأمم المتحدة بإنفاذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، في آخر اختبار كبير لها، في الصحراء الغربية.

٤٠- انسحب السيد بريونيس فيفيس.

٤١- بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة موراليس رودريغيز (السلام للشعب الصحراوي) لها مقعداً على طاولة المتسمين.

٤٢- السيدة موراليس رودريغيز (السلام للشعب الصحراوي): تحدثت كسنتاتور وممثلة برلمانية، فقالت إن المجتمع الإسباني واعٍ جداً لعلاقة إسبانيا التاريخية بالصحراء الغربية كدولة مستعمرة حتى عام ١٩٧٥ ولمسؤوليتها عن تسليم السلطة بطريقة مخزية من آخر حكومة برئاسة فرانكو إلى المملكة المغربية وموريتانيا، والنزاع الذي نتج عنه. وقالت

النزاع. وقد حافظ على صحة خطة التسوية ومبدأ تقرير المصير وخيار الاستقلال وتمسك بإحصاء الناحيين الذي قامت به مينورسو. فإذا فشلت المفاوضات ينبغي أن تدخل خطة التسوية حيز النفاذ مباشرةً وفوراً.

٣٥- في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أصدرت إدارة الشؤون القانونية في الأمم المتحدة رأياً قانونياً أيدت فيه حكم محكمة العدل الدولية الصادر في عام ١٩٧٥، ومفاده أن مسألة الصحراء الغربية مسألة إنهاء استعمار، وأن إسبانيا لم تنقل السيادة على الإقليم أبداً في أي وقت بصورة مشروعة إلى أية دولة أخرى، ولذلك فإن المملكة المغربية ليست دولة قائمة بالإدارة، وإنما هي دولة محتلة في انتهاك للقانون الدولي. وإن الوضع في الصحراء الغربية يشكل مفارقة لأن إسبانيا، من الوجهة القانونية، قد أهملت واجباتها كدولة قائمة بالإدارة.

٣٦- وقال إن الصحراء الغربية، بوصفها إقليمياً واقعاً تحت الاحتلال العسكري، تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأن خطة الأمم المتحدة للتسوية وضعت المسألة على الوجه الصحيح في إطار القانون الإنساني الدولي، الذي لا يقتضي فقط إطلاق سراح السجناء السياسيين، لكنه يمنع التغيير المتعمد للتركيبة الإثنية للإقليم المحتل واستملاك الموارد الطبيعية.

٣٧- وأشار إلى أن الجمعية العامة أدانت استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية أو الدول القائمة بالإدارة للموارد الطبيعية للأقاليم التابعة، لأنه يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وأدانت على وجه التحديد محاولات المملكة المغربية لاستغلالها. واستنكر سكان الصحراء الغربية نهب المملكة المغربية لمواردهم والاستفادة منها. وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة أن تمنع المملكة المغربية من انتهاج استراتيجية نهب؛ ويجب عليها أن تحمي الحقوق السياسية والاقتصادية

قوانين وقرارات واقتراحات اعتمدها كل من مجلسي البرلمان تأييداً لخطة الأمم المتحدة للتسوية وقراراتها وإجراء الاستفتاء.

٤٦ - يجب أن تقف الأمم المتحدة موقفاً صارماً في الضغط لإيجاد حل سريع للتراخ الذي امتد أكثر من ٢٧ سنة، وإن لم تفعل ذلك فستفقد سمعتها. ويجب أن تضمن احترام القانون الدولي لكي تصبح الصحراء الغربية في نهاية المطاف عضواً في المنظمة.

٤٧ - انسحبت السيدة موراليس رودريغيز.

٤٨ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد أحمد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)) له مقعداً على طاولة المتكلمين.

٤٩ - السيد أحمد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب): تكلم باسم الشعب الصحراوي فقال إن استمرار احتلال المملكة المغربية غير الشرعي للصحراء الغربية واستمراره في عرقلة جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إنما هو تحدٍّ صارخٌ لميثاق الأمم المتحدة. فالشعب الصحراوي ما زال يأمل في إنهاء الاستعمار الذي يزرع تحته بالتطبيق الكامل لخطة التسوية التي قبلها مجلس الأمن والطرفان في النزاع.

٥٠ - وقال إن المملكة المغربية أعاققت تنفيذ خطة التسوية واتفاقات هيوستن بمجرد استنتاجها في شباط/فبراير ٢٠٠٠ أن الاستفتاء سيؤدي إلى استقلال الصحراء، وهذه حقيقة أكدها الأمين العام في آخر تقرير قدمه عن المسألة إلى مجلس الأمن (S/2002/178، الفقرة ٤٨). ومن سوء الحظ أن الحجج التي ساقها الأمين العام فيما بعد لتعليق تنفيذ خطة التسوية لم تؤكد مسؤولية المملكة المغربية بوضوح تام. وإن جبهة البوليساريو ترى أن الخيارات البديلة التي قُدِّمت، كالخيار المسمى "مسودة الاتفاق الإطاري" غير مقبولة على الإطلاق،

إن الأمر لا يقف عند حد وجود أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية في إسبانيا في الوقت الراهن تؤيد مطالبة الشعب الصحراوي العادلة بحق تقرير المصير، وإنما يوجد قدر كبير من النشاط على جميع المستويات الحكومية تأييداً لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تقرير المصير.

٤٣ - على الصعيد المحلي، تركز مجالس المدن على المعونة الإنسانية ومظاهرات التضامن مع اللاجئين في تندوف؛ وعلى الموامة بين المدن - التي شملت أكثر من ٥٠٠ بلدية إسبانية؛ واعتماد قرارات تؤيد إجراءات الأمم المتحدة. وقد أيدت مجتمعة اقتراحاً يدعو إلى التنظيم الفوري للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب خطة الأمم المتحدة للتسوية باعتبارها الصيغة الوحيدة لإيجاد حل عادل ودائم، وشجبت استراتيجية المقاطعة التي أخذت بها الحكومة المغربية وخيارها الزائف المسمى بـ "الطريق الثالث" للاستقلال الذاتي، الذي يعني ضم المملكة المغربية للإقليم.

٤٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت معظم برلمانات الولايات الإسبانية السبعة عشر المستقلة ذاتياً مجموعات تضم ممثلين عن كل الأجزاء، تنسق بينها أمانة دائمة، تعرف باسم "السلام للشعب الصحراوي"، تقوم حالياً بالتخطيط لعقد مؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن مسألة الصحراء الغربية. ويوجد أيضاً قدر كبير من النشاط السياسي بشأن هذه المسألة في البرلمانات الإقليمية، واعتمدت اقتراحات عديدة تؤيد خطة الأمم المتحدة للتسوية.

٤٥ - وعلى الصعيد الوطني، أنشأ مجلس الشيوخ ومجلس النواب مجموعات مشتركة بين المجلسين مؤيدة لسلام الشعب الصحراوي. واعتمد خلال السنتين الماضيتين أكثر من ١٠ اقتراحات بشأن الصحراء الغربية، مما أظهر قلق البرلمان وموقف الحكومة، المتمثل في إيجاد حل مقبول للشعب وللطرفين في النزاع. واشتملت الاقتراحات على مشاريع

بناءً على طلب مجلس الأمن، وتوكيد المجلس مجدداً في شهر تموز/يولية (الوارد في القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢)) أن خطة التسوية هي الحل الوحيد الصحيح وأن المبدأ التوجيهي يجب أن يكون تقرير المصير.

٥٤- ومضى فقال إن الشعب الصحراوي فرح، ككل الأمم الأخرى بتحقيق تيمور-ليشتي استقلالها في نهاية كفاح شرعي طويل من أجل الحرية. والآن يجب أن تضع الأمم المتحدة بحسب حدٍّ للظلم الفاجع الآخر الذي ما زال يُرتكب في الصحراء الغربية. وإن الشعب الصحراوي لن يتنازل عن هدفه المتمثل في السيادة التامة على الإقليم الوطني بكامله، وسيواصل كفاحه ضد الاحتلال المغربي، وإن كان في الوقت نفسه منفتحاً لتحقيق السلام في إطار القانون الدولي المتجسد في خطة التسوية. وسوف يعود السلم العادل والدائم بالنفع على المنطقة بأسرها؛ وإن الشعب الصحراوي مستعد، عندما يسترد سيادته، لأداء دوره في الجهد المشترك نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية سلمياً لجميع شعوب المنطقة.

٥٥- انسحب السيد أحمد.

٥٦- بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة تيوين (تضامن أو كسفام وقوة العمل للتنسيق الأوروبي لدعم الشعب الصحراوي) لها مقعداً على طاولة الملتصمين.

٥٧- السيدة تيوين (تضامن أو كسفام وقوة العمل للتنسيق الأوروبي لدعم الشعب الصحراوي): أشارت إلى الوضع الإنساني للاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات بالقرب من تندوف في الجزائر، وفي الأقاليم التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو، فقالت إن برنامج الأغذية العالمي مسؤول، منذ عام ١٩٨٦، عن توريد المعونة الغذائية لأضعف ٨٠.٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين، وارتفع عدد أفراد هذه الفئة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠.٠٠٠ نسمة. ومع ذلك، بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، كان قد استخدم أقل من

لأنها نُهَجُّ تهدف إلى تغطية الاحتلال الاستعماري لبلده وإضفاء الشرعية عليه. ولا يستطيع كثير من الناس - وفي مقدمتهم الشعب الصحراوي - أن يفهموا كيف يمكن للأمم المتحدة أن تسمح لنفسها بأن تتورط بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مؤامرة مدبّرة كهذه ضد قراراتها ومبادئها. وأدى عدم اتخاذها موقفاً حاسماً لإقناع المملكة المغربية بالفداء بتعهداتها المسبقة إلى فتح الباب أمام أي عدد من المقترحات المناقضة للحل.

٥١- وقد تسببت الحكومة المغربية في سياق احتلالها في اختفاء عشرات الأسرى والسجناء السياسيين الصحراويين دون أن يتركوا أي أثر. وأشاحت مينورسو بنظرها إلى الطرف الآخر، بذريعة مدهشة، وهي أن حماية حقوق الإنسان لم ترد بالنص في ولايتها، حين أُضرب ١٤٠ سجيناً سياسياً، محتجزين في سجن في العيون تحت ظروف سيئة للغاية، عن الطعام احتجاجاً على هذه الأوضاع. وفي الوقت ذاته ما زال الاستفتاء لتحقيق تقرير المصير، الذي نصت عليه ولايتها بوضوح، معلّقاً سياسياً.

٥٢- وقال إن موارد بلده الطبيعية تعرضت بصورة متزايدة للنهب من قبل المملكة المغربية وعُرضت على أكثر المزايدين بالطريقة الاستعمارية التقليدية، وكان هذا كله يجري دون عقاب بحضور بعثة الأمم المتحدة، التي كانت في حُكم الأسيرة عند قوات الاحتلال. وهذه حالة تستدعي رداً مقنعاً. وليس من شأن تأخير لحظة الحقيقة إلا أن يزيد التعطيل والعناد صلابة ويزعزع إيمان الشعب البريء بالأمم المتحدة.

٥٣- قال إن تطورين اثنين حدثا في السنة المنصرمة ينبغي أن يساعد اللجنة على التعجيل بإنهاء الاستعمار، وهما: الرأي القانوني لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية (الواردة في الوثيقة S/2002/161) التي صدرت في شهر شباط/فبراير

الواضح أنه بينما ينتظر اللاجئون الصحراويون هذا الحل السياسي لهم الحق في الحماية والمساعدة الكافيتين. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يقصّر عن العمل ويشكو مع ذلك من أن أمد النزاع والحاجة إلى حماية اللاجئين قد طال أكثر من اللازم.

٦٠ - ووجهت نداءً للجنة وللجمعية العامة بأن تتصرفا بسرعة لإيجاد حل دائم وعادل، وإلى أن يحصل ذلك - أن تساعد اللاجئين على العيش بكرامة، لا سيما بتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦١ - انسحبت السيدة نيوين.

٦٢ - تولّت السيدة برايس (كندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٣ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة شولتي (مؤسسة منتدى الدفاع) لها مقعداً على طاولة المتسمين.

٦٤ - السيدة شولتي (مؤسسة منتدى الدفاع): قالت إن الأمم المتحدة قصّرت تقصيراً مزمياً عن الوفاء بوعدتها إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير للشعب الصحراوي. ففي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، حين قدمت المملكة المغربية ١٣٠.٠٠٠ طعن للجنة مينورسو لتحديد الهويات، أوقفت الأمم المتحدة العملية ببساطة، فأضاعت هباءً عمل ست سنوات ومبلغ ٥٠٠ مليون دولار وُجّهت لتحديد هويات الناحيين الذين يحق لهم التصويت. واعترف موظفو الأمم المتحدة بأنه لو دُرست هذه الطعون لكان الاستفتاء قد تم الآن بالفعل. وكنقض آخر للعدل، بدأ المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس أ. بيكر الثالث، التطييل لبدائل عن الاستفتاء، هُزم آخرها - وهو خطة الحكم الذاتي المناقضة لكل ما ادعت الأمم المتحدة أنها تؤيده - لحسن الحظ في مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

٧٠٪ من المبلغ المخصص وسُلم أكثر قليلاً من ٦٠٪ من المعونة الغذائية المأذون بها. علاوةً على ذلك، لم يقدم برنامج الأغذية العالمي - لأسباب تتعلق بالتكلفة - كل العناصر الغذائية المشترط توافرها في الحد الأدنى من السعرات الحرارية المخصصة للاجئ، وكان من المتوقع أن يسلم في هذا الشهر ١١٪ فقط من تلك المخصصات الدنيا من السعرات الحرارية. ونتيجة لذلك كان ٣٥٪ من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة مصابين بسوء تغذية مزمن، وكانت إصابة بعضهم بالغة، كما جاء في بيان صحفي مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

٥٨ - كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن المساعدة غير الغذائية المقدمة للاجئين الصحراويين. وهناك أيضاً كانت الأرقام مثيرة للذعر: فمن ميزانية مقدارها ٥,٥ ملايين دولار خصصت في عام ١٩٩٨، انخفضت الميزانية إلى ٢,٥٪ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ولم تتمكن المفوضية حتى من إنفاق كامل مبلغ هذه الميزانية المخفضة. فقد عجزت عن تبديل الخيام، وتقديم غاز كاف للطبخ والإنارة، أو حتى توفير ماء كاف لـ ٩٢٪ من قرى المخيم، التي تتلقى ٦٥٪ فقط من الحد الأدنى المقبول اللازم في جو الصحراء القاسي. وكذلك استغرق توزيع المفوضية للمعونة الغذائية ضعف الوقت الذي كان ينبغي أن يستغرقه بسبب عطل شاحنات النقل.

٥٩ - في هذه الظروف، سحبت بعض الجهات المانحة تأييدها الذي قالت إنه استمر لفترة أطول من اللازم. ومع ذلك كان ينبغي أن يكون ردها غير ذلك. وقد قصر المجتمع الدولي عن التقدم لضمان الاحترام التام للقانون الدولي والاتفاقات التي يفترض أنها تضمن للشعب الصحراوي تقرير المصير، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المتكررة التي تؤكد أسس التسوية. ومع ذلك من

معاملة للإنسانية، مهتمة إلا بتعويق عملية إجراء الاستفتاء. ومن المؤكد أنها ستستعمل فترة السنوات الخمس التي تسمح بها مسودة الاتفاق الإطاري (وهي الخيار الذي تفضله) لنقل سكانها إلى المنطقة وإثبات إقامتهم فيها وعندئذ تجري استفتاءً، والإقليم تحت سيطرتها، وهي وثيقة من نتيجته. وقالت إن مسودة الاتفاق الإطاري مناقضة لقرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، الذي قررت فيه أنه لا توجد صلة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية. حتى المبعوث الشخصي للأمين العام اعترف بأن وجود دولة صحراوية مستقلة من شأنه أن يسهم في استقرار المغرب العربي. ولما كان من الواضح وضوحاً تاماً أن مواطني الصحراء الغربية يريدون السيادة، لكن لن يُعطوا فرصة للتصويت لصالح نيلها، ينبغي تطبيق الحكم الأصلي لمحكمة العدل الدولية دون اتخاذ أي خطوات متوسطة.

٦٩ - انسحبت السيدة مَي.

٧٠ - بدعوة من الرئيس، اتخذ الخوري دان ستانلي (مكتب الارتباط الكنسي لمؤسسة الصحراء الغربية-الولايات المتحدة) له مقعداً على طاولة الملتسمين.

٧١ - الخوري دان ستانلي (مكتب الارتباط الكنسي لمؤسسة الصحراء الغربية-الولايات المتحدة): قال إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د-١٥) ملاً لقلوب الأسر الصحراوية بالأمل في أن إنهاء استعمار الصحراء الغربية وتقرير المصير أصبحا وشيكين. والآن، بعد مضي أربعين سنة - جيل كامل - من ذلك التاريخ لم تتحقق أحلامها. وفي هذه الفترة مات أفراد من هذه الأسر أو أصيبوا في الحرب أو اعتُقلوا، وما زال الصحراويون يعيشون في خيام في الصحراء بعد أن كذب عليهم باقي العالم.

٧٢ - انسحب الخوري دان ستانلي.

٦٥ - وقالت إن من الأهمية البالغة للأمم المتحدة أن تستأنف العمل على إجراء الاستفتاء الموعود في أسرع وقت ممكن. وإلا فسيُطعن في شرعيتها ونزاهتها وستقوِّض الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المغرب العربي. وسيظل شعب المملكة المغربية يعيش في معاناته بينما تحوّل الموارد المخصصة للنفقات الاجتماعية إلى الإنفاق الحربي، وسيظل اللاجئون الصحراويون في مخيمات اللاجئين يعانون نقصاً مزمناً في الأغذية لمدة تزيد على ربع قرن. ولذلك قالت إنها تأمل أن تبذل الأمم المتحدة كل جهد ممكن لإنهاء الاستعمار في آخر مستعمرة إفريقية بتنظيم استفتاء حر ونزيه وشفاف في الصحراء الغربية.

٦٦ - انسحبت السيدة تيوين.

٦٧ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة مَي (مؤسسة النهضة) لها مقعداً على طاولة الملتسمين.

٦٨ - السيدة مَي (مؤسسة النهضة): سألت إن كان تسجيل ٨٦ ٠٠٠ ناخب يحتاج إلى ٥٠٠ مليون دولار وعمل ١٠ سنين. وقالت إنه تم تأخير الاستفتاء في الصحراء الغربية سنة بعد سنة لإعطاء الحكومة المغربية فرصاً للتلاعب بنتيجة من سيُسمح لهم بالتصويت كمواطنين معترف بهم رسمياً. ولما كانت الصحراء الغربية أصلاً مستعمرة إسبانية، وكان يشار إليها على الخرائط باسم "الصحراء الإسبانية" لم يكن من الواضح لماذا ادّعت المملكة المغربية فجأة أنها جزء من إقليمها حين بدأت عملية إنهاء الاستعمار في عام ١٩٧٤. فقد تلاعب بالأمم المتحدة سنين متتابةً بلدٌ لم تكن لديه نية في امتثال نتائج استفتاء أو يعترف بأن من حق الناخبين المصدّقة قوائمهم أن يقرروا مصيرهم. فلم تكن المملكة المغربية، التي تعرف أن الصحراويين فصلوا عن أسرهم وحُرِّموا حق السفر بحرية وأرغموا على العيش في مخيمات لاجئين بالحد الأدنى من ضروريات المعيشة وعمولوا

ذاتي لمدة خمس سنوات يتبعها استفتاء. وكان من المستحيل أن يظن المرء أن الأمم المتحدة، التي لم تتمكن من إجراء استفتاء بعد ١١ سنة، ستمكّن فجأة من إجراء استفتاء بعد خمس سنين. ومع أن الأمم المتحدة ناقشت تقرير المصير وأدانت الاستعمار إلى حد التقزز، وأن محكمة العدل الدولية قررت أن الاحتلال المغربي للصحراء الغربية غير قانوني، أدى عجز المنظمة عن تنظيم استفتاء إلى الطعن في سلطتها الأدبية والقانونية.

٧٧- انسحب السيد رودّي.

٧٨- بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة فينكلر (مكتب النائب جوزيف ر. بيتس، عضو مجلس النواب في الولايات المتحدة) لها مقعداً على طاولة المتلمسين.

٧٩- السيدة فينكلر (مكتب النائب جوزيف ر. بيتس، عضو مجلس النواب في الولايات المتحدة): تكلمت باسم النائب جوزيف ر. بيتس، فأعربت عن أسفها لغزو المملكة المغربية للصحراء الغربية واحتلالها، متحديّة بذلك حكم محكمة العدل الدولية، ومحاولاتها الأخيرة للتخلي عن الاتفاقات التي تفاوضت بشأنها ووقعتها بذريعة أنه لا توجد آلية لإنفاذ نتائج الاستفتاء. وقالت إن الأمم المتحدة دعت، طيلة عام ٢٠٠٠، تلبيةً لرغبة أطراف معينة، إلى بديل خادع عن الاستفتاء، إما لعدم قدرتها أو عدم وجود الرغبة لديها لتنفيذ الاستفتاء. ولذلك رحبت هي بقرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، الذي اعتمد في تموز/يولية، وأكد من جديد أن أي حل للتزاع القائم بشأن الصحراء الغربية يجب أن يقوم على أساس حق تقرير المصير. وفي غضون ذلك، ما زال الشعب الصحراوي يعيش في مخيمات اللاجئين، في ظروف صحراوية قاسية، حيث الأطفال يعانون من سوء التغذية ويفتقرون إلى العناية الطبية، ويحرم الصحراويون القاطنون في الجزء الذي تحتله المملكة المغربية

٧٣- استأنف السيد ميتلاند (جنوب إفريقيا) رئاسته للجلسة.

٧٤- بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد رودّي (سفير الولايات المتحدة المتقاعد) له مقعداً على طاولة المتلمسين.

٧٥- السيد رودّي (سفير الولايات المتحدة المتقاعد): أشار إلى أن الأمين العام بطرس غالي تدخل شخصياً، في عام ١٩٩٥، لمنع اللجنة من سماع التماسه. وقال إنه عندما كان يسجل الناخبين في عام ١٩٩٤، كان يتوقع من المملكة المغربية أن تتصرف بشرف وكان أقل تأكيداً من موقف جبهة البوليساريو. والواقع أن ما حدث هو عكس ذلك. فقد تلاعب المغاربة بتسجيل الناخبين، مستثنين آلاف الصحراويين وأرهبوا السكان المحليين في الصحراء الغربية. فحين لاحظت المملكة المغربية تضامن الصحراويين في مختلف مخيمات اللاجئين في الجزائر وفي الصحراء الغربية التي تحتلها المملكة المغربية، وإذا أدركت أن الاستفتاء لن يكون في صالحها، شنت حملة من التأخيرات لا نهاية لها. ففي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، حين بدأ تحديد هويات الناخبين، لم تعد مينورسو عملية للأمم المتحدة وأصبحت - بدلاً من ذلك - أداة لسيطرة المملكة المغربية إلى حد أنه لم يكن يقدم تقاريره إلى الممثل الخاص للأمين العام فقط، وإنما إلى ممثل من الرباط أيضاً. وربطت المملكة المغربية أجهزة تنصت بخطوط الهاتف الموصلة إلى مقر الأمم المتحدة، وتلاعبت ببريد مينورسو، وفتشت غرف موظفي مينورسو، دون أي احتجاج من سلطات الأمم المتحدة. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قدم تقريراً وافياً عن كل هذه الأنشطة إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة.

٧٦- وقال إن ما تبّع ذلك هو خيبة الأمل المتمثلة في اتفاقات هيوستن، التي تفاوض بشأنها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس أ. بيكر الثالث، وأوصت بحكم

ملتزمة بحق الشعوب في تقرير المصير والكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار، تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال - وهو حق غير قابل للتصرف - وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، وميثاق الأمم المتحدة، وخطة التسوية التي تنص على إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وحثت الأمم المتحدة على إجراء الاستفتاء دون مزيد من الإبطاء وعلى الكف عن اقتراح بدائل تعتبر بمثابة فرض حلول دون موافقة الطرفين. والواقع أن بدائل كالإطار المقترح باستقلال ذاتي داخلي تحت سيادة المملكة المغربية وسحب موظفي الأمم المتحدة ينتهك حق الصحراويين في تقرير المصير ويقوض مصداقية الأمم المتحدة كمؤسسة. وقد أبدى عدد من الفائزين بجائزة نوبل، من بينهم خوسيه راموس-هورتا من تيمور-ليشتي، وريغوبيرتا منشو توم من غواتيمالا، وأوسكار آرياس سانشيز من كوستاريكا، وأدولفو بيريز إسكيفيل من الأرجنتين، وماياريد ماغوير من آيرلندا الشمالية، هذه النقطة إلى الأمين العام. وقالت إن الاستفتاء هو السبيل الوحيد إلى السلام، ولتجنب تجدد النزاع المسلح، الذي سيؤثر في المنطقة بأسرها. وإن تأجيل الاستفتاء إلى أجل غير مسمى، بما في ذلك إضافة المملكة المغربية آلاف الأسماء إلى قوائم الناخبين وتقديمها ١٣٠.٠٠٠ طعن ما هما إلا ذريعة لعرقلة عملية تحقيق المصير. ولذلك فإن فحوى قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) الذي حدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جاءت مشجعة.

٨٥- وقالت إن الأمم المتحدة مسؤولة أيضاً عن حماية السلامة الإقليمية والموارد الطبيعية للصحراء الغربية، التي تطمع المصالح الاقتصادية عبر الوطنية والدول الكبرى بثرواتها المعدنية والنفطية. وقالت إن الاتفاقيتين اللتين وقعتهما المملكة المغربية مع المؤسسة الأمريكية كير ماغي دو ماروك

من الإقليم من الحقوق الاقتصادية ويعيشون في خوف دائم من انتهاك حقوقهم في حرية الكلام وتشكيل الجمعيات والتجمع. وكان سجناء الضمير في الإقليم المتنازع عليه من بين "الأشخاص الذين اختفوا".

٨٠- وردت في الآونة الأخيرة تقارير مزعجة تفيد بأن الحكومة المغربية وقعت عقوداً مع شركات أجنبية للتنقيب عن موارد الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد أكدت الرأي القانوني الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن المستشار القانوني للأمم المتحدة، الذي قال فيه إنه ليست للمغرب سيادة أو حق في الإدارة القانونية للصحراء الغربية، وإن أي استغلال لموارد الصحراء الغربية دون موافقة شعبها يشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي (S/2002/161، الفقرة ٢٥).

٨١- ومع أن الوضع في الصحراء الغربية كان يشبه الوضع في تيمور-ليشتي، لم يبادر العالم إلى إنقاذ شعب الصحراء الغربية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، نشرت الأمم المتحدة قائمة بالناخبين اشتملت على ٨٦ ٣٨١ ناخباً مؤهلاً. وكانت المهمة الوحيدة الباقية هي عملية طعون تتعلق بالأشخاص الذين لم يوافق عليهم، وهذه يمكن إتمامها في فترة قصيرة نسبياً إذا تمسكت الأمم المتحدة تمسكاً دقيقاً بأحكام البروتوكول المتعلق بإجراءات الطعن الذي عملت على توقيعه في عام ١٩٩٩. وقالت إن الاستقرار والأمن في شمال إفريقيا يشكلان مصلحة استراتيجية للمجتمع الدولي، الذي حثته على تأييد تقرير المصير للشعب الصحراوي. ووجهت نفس النداء إلى حكومتها هي نفسها.

٨٢- انسحبت السيدة فنكلر.

٨٣- بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة كامارغو (الرابطة الأمريكية للحقوقيين) مقعداً لها على طاولة الملتصمين.

٨٤- السيدة كامارغو (الرابطة الأمريكية للحقوقيين): قالت إن الرابطة الأمريكية للحقوقيين، بوصفها منظمة

٨٩- وقال إنه يجب إدراج عبارة "للشعب" بعد عبارة "يسبب المعاناة" في الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار المتعلق بالصحراء الغربية، التي تبدأ بعبارة: "وإذ تؤكد أن عدم تحقيق تقدّم...".

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠.

ليمتد، ومع المؤسسة الفرنسية توتال فينا إلف إي أند بي ماروك للتنقيب عن الموارد النفطية للصحراء الغربية واستغلالها مطعون في شرعيتها. والواقع أن السيد كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني للأمم المتحدة، أشار في رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلى أن هذه الأنشطة في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تنتهك قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. وأشار كذلك إلى أن إعلان المبادئ المتعلق بالصحراء الغربية ("اتفاق مدريد") الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ لم ينقل السيادة على إقليم الصحراء الغربية أو يعطي أيّاً من الموقعين مركز الدولة القائمة بالإدارة، وهذا مركز لم يكن في وسع إسبانيا بمفردها أن تنقله (S/2002/161، الفقرة ٦). ولذلك، كان احتلال المملكة المغربية للصحراء الغربية انتهاكاً للقانون الدولي.

٨٦- وفي الختام، حثت اللجنة على أن تحيط علماً بأحوال المعيشة القاسية التي يعيشها أكثر من ١٦٠.٠٠٠ نسمة في مخيمات اللاجئين في تندوف؛ وحثت إسبانيا، بوصفها الدولة الاستعمارية السابقة على تحمل مسؤوليتها ومساعدة الأمم المتحدة على إنهاء استعمار الصحراء الغربية.

٨٧- انسحبت السيدة كامارغو.

٨٨- الرئيس: لفت انتباه أعضاء اللجنة إلى حقيقة أنه تم في ذلك اليوم توزيع مشروعين قرارين ومشروع مقرر واحد باعتبارها نصوصاً صادرة عن رئيس اللجنة، وهي: مشروع القرار المتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/57/L.2) ومشروع القرار المتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/C.4/57/L.3)، ومشروع المقرر المتعلق بمسألة جبل طارق (A/C.4/57/L.4).